

معارف عامه

الأزهر

المسجد

إنشاء .. رسالة .. وتاريخاً

بقلم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ

جبار الحق علي جبار الحق

شيخ الأزهر الشريف

رئيس التحرير

دكتور/ علي أحمد الخطيب

مكتبة مجلة الأزهر لشهر رمضان ١٤١٦ هـ

٧٤٥٧

١١٤٨٢٧

٧٤٥٧-

معارف عامه

٧٤٥٧
١١٤١٧
معارف عامه

الأزهر

المسجد
دعوت

إنشاء .. رسالة .. وتاريخاً

بقلم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ

جبار الحق علي جبار الحق

شيخ الأزهر الشريف

بمساعدة

دكتور/ علي أحمد الخطيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد رحمة
العالمين . وعلى آله وصحبه وتابعيه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فإن رمضان الكريم فرصة طيبة لينتشر بين المسلمين تعريفاً دقيقاً
بحقيقة المسجد وما يجب علينا - نحن المسلمين - حياله من واجبات
وآداب ، ربما لايتوفر لنا استيعابها في غير رمضان ، وذلك بسبب
مايتجه إليه المسلمون نحو رياض الله - تعالى - في الأرض (المساجد)
بكثرة يتناسونها في غير رمضان .

لذا وفق الله - تعالى - إدارة التحرير بالجملة أن تختار من رسائل
فضيلة الإمام الأكبر هذه الرسالة ؛ ففيها - بمشيئة الله - الزاد الكريم
الذي نود لكل مسلم أن يحيط به .

كتبها فضيلة الإمام بسبب رسالة وردت إلى مكتبه تودُّ إليه
المشاركة في تقديم المعلومات الموثقة لموضوع (وظيفة المسجد في
الإسلام) فكانت هذه السعة التي أحاط فيها الإمام الأكبر بكل ما
وسعه من علم أمين في الحديث عن المسجد إنشاءً ورسالة وتاريخاً ،
تقبل الله - تعالى - عمله الطيب ، وبارك له فيه ، إنه سميع قريب .

إدارة التحرير

ورد إلى مكتب شيخ الأزهر كتاب باللغة الإنجليزية موقع باسم
الأخ المسلم - مختار حسين - جمعية نشر الحق العالمية - ودالا -
بومباي - الهند ، مؤرخ ١٩٩١/٥/٢٤ .
جاء فيه ما ترجمته :

بعيداً عن الادعاءات الكثيرة ؛ فإن مسجد (بابرى) يعكس
الضوء التاريخي للمسلمين ؛ حيث إنهم قد حكموا الهند لمدة لا تقل
عن ثمانمائة عام ، ومع ذلك لم يفرضوا الإسلام على من عاش بينهم
وحولهم ، وأنهم لم يتمكنوا من إبلاغ غير المسلمين بأن كلمة (مهاجمة
المعتقدات الدينية) التي ترد وتستخدم كثيراً في الأدب الفارسي
والأدب الأوردي - هذه الكلمة - بمعناها الظاهر لا موقع لها في
الإسلام ، وليست من أهدافه ، ولو كانت ذات هدف في الإسلام ،
لما كانت هذه الكنائس القديمة في سوريا موجودة إلى الآن .
ولسنا في حاجة للقول بأن سوريا خضعت للمسلمين ،
ودخلت في الإسلام في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي
الله عنه .

وحتى في الهند ، فإنه يوجد مئات المعابد التي تقف شاهدة على
صدق هذا ، وإذا ما كان تحطيم بيت لغير المسلم - وهو عمل غير
إسلامي - ولم يجر العمل به في الإسلام ؛ فإن مسألة بناء مسجد
مكان معبد أو كنيسة لا يمكن أن يحدث .

ومن أجل تصحيح هذه الأخطاء الجسيمة فإن « جمعية نشر الحق
العالمية » قد قررت استضافة ندوة حول موضوع :

وُطِئَ السَّجْدُ فِي الْإِسْلَامِ

وإلى جانب العلماء المسلمين ، فإنه سوف يدعى لهذه الندوة عدد من رجال الفكر والإعلام والصحافة غير المسلمين .

ومن أجل أن تكون الندوة موضوعية فإننا نقوم بنشر الشروط الواجبة لبناء المسجد بشيء من التفصيل لتقديمها للمشاركين في الندوة .
والهدف من وراء هذه الرسالة لكم : هو طلب معاونتكم ومساعدتكم في تقديم المعلومات الموثوقة لهذا الموضوع .

ونرجو موافقاتنا بهذه المعلومات في ضوء القرآن والسنة الشريفة :

١ - كيف تكتسب الأرض من أجل بناء المسجد ؟

٢ - أى نوع من الأموال تستخدم لبناء المسجد ؟

٣ - ما شروط بناء المسجد ؟

٤ - إذا ماتم بناء المسجد ، فهل من الممكن هدمه بعد ذلك ؟

٥ - هل المسجد : هو مكان للعبادة فقط ؟ أو أنه يمكن استخدامه من أجل الأنشطة اليومية للمسلمين كاللقاءات والتعليم والأحوال الاجتماعية ؟

٦ - هل يمكن أن يكون المسجد من الممتلكات الشخصية للفرد ؟

نأمل أن تتمكنوا من مساعدتنا في هذا الموضوع الذى يعتبر

- بحق - ذا نفع كبير للأمة الإسلامية .

ونحن فى انتظار ردكم .

والجواب عن هذه المسائل

إن المسجد في الإسلام هو كل موضع يتعبد فيه ؛ لقول الرسول ﷺ : «..... وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(١) .

والمسجد في لغة العرب : اسم لمكان السجود ، وعرفا : اسم للمكان الذي أُعِدَّ للصلاة .

وعندما تقام صلاة الجمعة أو الجماعة في المسجد يطلق عليه «المسجد الجامع» .

وقد اقتصر في الصدر الأول للإسلام على إطلاق كلمة «المسجد» أو «المسجد الجامع» عليها ، وأرض المسجد لا بد وأن تكون أرضاً طيبة طاهرة من النجاسات ومما ينفر من القرار فيه ، وألا تكون مغتصبة ، ويكره بناؤه في أرض المقابر أو بينها .

ويجوز أن تكون أرض المسجد مُتَبَرِّعاً بها من مالك ملكاً صحيحاً شرعياً أو موهوبة أو موقوفة لإقامة المسجد عليها أو مشتراة كذلك بمال مكتسب من حلال ؛ لأنه آنئذ إنفاق في سبيل الله ، وقد حث القرآن على الإنفاق من طيب الكسب في قوله - تعالى - في سورة البقرة : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^(٢) .

(١) جزء من حديث رواه البخاري ومسلم ، كما في إعلام الساجد بأحكام المساجد للزر كشي ، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ص ٢٦ - ٢٨ .

(٢) من الآية ٢٦٧ .

وكان المسجد أول ما بادر الرسول ﷺ إلى بنائه حتى تظهر فيه شعائر الإسلام ، وتقام الصلوات التي تجمع المسلمين ، وتربطهم برب العالمين ، وتؤلف بين قلوبهم .

ففي كتب السيرة ، وفي الصحيحين ، وغيرهما أن الرسول ﷺ بنى مسجده الجامع بالمدينة حيث بركت ناقته في مكان مملوك لغلामين يكفلهما (أسعد بن زرارة - رضي الله عنه) ، ورغب الغلامان في النزول عن المكان لله - تعالى - فأبى رسول الله ﷺ إلا ابتياعه بثمنه ، وكان في هذا الموضع نخيل وشجر ، فأمر رسول الله ﷺ بقطع النخيل والشجر ، وبُنى باللبن ، وجذوع النخل ، والشجر ، وشارك رسول الله ﷺ أصحابه في حمل اللبنة والأحجار .

وأقيم المسجد في حدود البساطة : فراشه الرمال والحصباء ، وسقفه الجريد ، وأعمدته الجذوع .

ومن هذا يرى أن المسجد ينبغي أن يقام على أرض مكتسبة لهذا الغرض بطريق مشروع شراء أو كراء أو هبة أو تبرعاً ، وأن يكون الإنفاق عليه من أطيب الكسوب .

ولقد ظل مسجد الرسول ﷺ بهذه البساطة مدة حياته وخلافة أبي بكر - رضي الله عنه - وزاد في بنائه عمر - رضي الله عنه - ثم زاد فيه زيادة كبيرة وغيره عثمان - رضي الله عنه - وبني جداره بالحجارة المنقوشة والجص (الجير) ، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه من خشب الساج^(٣) .

(٣) ج ٤ ص ٢٠٦ من (عمدة القارى شرح صحيح البخارى) : المطبعة المنيرية بالقاهرة .

وكان هذا مع المحافظة على بساطة المظهر دون مغالاة ولا زخرف ، وبالرغم من هذه البساطة كان المسجد محل عناية المسلمين ، يحافظون على نظافته ، وإعداده للصلوات واللقاءات التي يتنادون إليها في خدمة الإسلام والمسلمين .

وليس في نصوص الإسلام : القرآن والسنة شروط محددة لبناء المسجد ، ولكن البيان العملي للرسول ﷺ يفيد أنه لا بد من أرض طاهرة غير مغتصبة على نحو ما سبق من بيان لمصدرها بتصرف شرعى ، وأن تكون الأموال التي أنفقت كسوباً حلالاً مبرأة من المحرمات وشبهتها .

أما نموذج المسجد فإنه غير محدد ؛ فقد يكون مسجداً صغيراً للقبيلة أو للقرية الصغيرة ، وقد يكون مسجداً جامعاً لقرى أو لقبائل عديدة ، ومواد بنائه تختلف من عصر إلى عصر ، ومن مصر إلى مصر ، أو إلى قرية أو إقليم أو قارة .

وقد ثبت أن عمر وعثمان - رضى الله عنهما - أعادا بناء مسجد الرسول ﷺ ، وزادا فيه ، كل حسبها وسعته القدرة مع مراعاة ما استحدث من فنون العمارة .

وفقه هذا التطور في السعة للمسجد ، وفي تغيير مواد البناء في عهد عثمان - رضى الله عنه - أنه لا ينبغي أن يتخلف المسجد في عمارته ومنشأته عما اتخذته المسلمون في بيوتهم ومنازلهم من مواد البناء ، وفنون إقامتها ، وجمال هندستها ، ووفائها بمهامها ، واستحداث ما استحدث

من أنواع الفرش دون سرف أو ترف ، ويشير إلى تجميل المسجد وتنظيفه وتطهيره وتطيبه قول الله - سبحانه - في سورة الأعراف : ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾^(٤) .

إذ في أمر هذا النص بأخذ الزينة - عند الذهاب إلى المسجد - إشارة إلى تزيين المساجد وتنظيفها وتطيبها - كذلك - بما يتعارفه الناس .

وينبغي أن يخلص المسجد أرضاً وبناء (للمسجدية) ، بمعنى : ألا يكون تابعا لدار من بَنَاهُ ، أو في فنائها ، أو أسفلها ، أو علوها ، وقد نقل أن عدد المساجد التي بنيت في حياة الرسول ﷺ تسعة مساجد ، مما يشير إلى أهمية المسجد للمسلمين ، ولقد كتب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بعد الفتوحات الإسلامية في خلافته - إلى كل من أبى موسى الأشعرى (والى البصرة) ، وسعد بن أبى وقاص (والى الكوفة) وعمر بن العاص (والى مصر) - رضى الله عنهم - يأمرهم أن يتخذوا مسجداً للجماعة ، كما يتخذوا مسجداً للقبائل ، فإذا كان يوم الجمعة انضم أهل مساجد القبائل إلى مسجد الجماعة ، وكانت صلاة الجمعة تؤدى في المسجد الجامع^(٥) .

(٤) من الآية ٣١ .

(٥) (المسجد وأثره في المجتمع الإسلامى) للدكتور / على عبد الحليم محمود - دار المعارف بالقاهرة ص ٤٥ عن صحيفة همام بن منبه تحقيق د . محمد حميد الله .

وقد توافقت أقوال فقهاء المسلمين على أنه :
لا يجوز نقل المسجد ولا هدمه ولا تحويله إلى غرض آخر غير
المسجدية .

وأن أرض المسجد مع بنائه باقية إلى قيام الساعة .
وأنه يصير مسجداً بمجرد الإذن بالصلاة فيه .
ويصبح وقفاً لا يجوز بيعه ولا هدمه ، ولا يعود إلى ملك بانيه أو
المتبرع بأرضه أو واهبها^(٦) .

فإذا بنى المسجد ، وأقيمت فيه الصلاة كره أن يقال : مسجد
فلان ، أو بنى فلان ، إلا إذا كان هذا مجرد التعريف والتمييز بين المساجد
فقط ، لا للتملك ؛ فإن الملكية زالت بمجرد ثبوت المسجدية^(٧) ، وهذا
مقتضى قول الله سبحانه في سورة الجن :

﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٨) .

للمسجد ورسالة بين المسلمين

فلقد حرص رسول الله ﷺ منذ بدء الرسالة أن يجتمع مع من آمن
به رسولاً وبالإسلام ديناً ؛ ليبلغهم رسالة ربه ، فاتخذ من دار الأرقم بن
أبي الأرقم بمكة ، مقراً يجتمع فيه بأصحابه يعلمهم فيه أمور دينهم .

(٦) كتاب (إعلام الساجد بأحكام المساجد) للزر كشي ص ٣٤٥ .

(٧) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزر كشي ص ٣٨٥ .

(٨) الآية ١٨ .

المسجد الأول في الإسلام

والمسجد أول مدرسة في الإسلام ، تبنى الأجيال وتصنع الأبطال ، وتعدّهم خير إعداد وعن طريقه يقوم كيان الأمة الروحي ، كما أنه الأساس لدعم وجودها المادي ، قال - تعالى :

﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا الْمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ
يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا
وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ (١٠٨) أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ
عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ
عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَاكِ فَأَنْهَارٍ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴿ (٩) .

والمسلم من سماته : الطهارة : الحسية والمعنوية ؛ فهو مطالب في صلاته بأن يكون طاهر الثوب والبدن والمكان ، كما أن الله يحبه طاهراً على كل حال وفي كل شيء ، ونعني بذلك النظافة .

وحسب المصلي أن يتطهر لكل صلاة بحيث لا تقبل صلاته إلا إذا كان طاهر الثوب والبدن والمكان إلى جانب طهارته من الحدث الأصغر بالوضوء والأكبر بالغسل ، كما يتدب الإسلام إلى احترام شعور الغير في المجتمعات ، فلا تقع حواسهم على ما يسيئهم ، وذلك بالغسل في يوم الجمعة والتجميل بالثياب الحسنة للمساجد إلى غير ذلك من الآداب

الإسلامية العظيمة ، وهناك الطهارة المعنوية التي تتعلق بالجوارح كيلا
يقترف بها المسلم إثماً ، أو يرتكب منكراً ، أو يدنسها بمعصية ، كما
تتعلق بالقلب بحيث لا يحمل غلا ولا حقداً ولا حسداً لأحد من خلق
الله - تعالى .

وفي المسجد يتدارس المسلمون كتاب الله ، ويتلونونه ، ويؤدون
الشعائر الدينية ، بإقام الصلاة وذكر الله - عز وجل - وتبصير
المترددین على المسجد في شئون الدين والدنيا ، وصبغتهم بالصبغة
الإسلامية ؛ لتكون لهم سلوكاً في حياتهم ، وحتى لا يجرفهم تيار الرذيلة
فيقضى عليهم .

فرسالة المسجد على هذا : تعليمية ، تخلص الإنسان من عار
الجهل ، وتخلع عليه لباس الفضيلة وتنقيه من الرذيلة ، وهنا ندرك معنى
قول الله - عز وجل :

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ
اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ العنكبوت - ٤٥ .

فالصلاة تطهر الإنسان الذي يعتادها ، ويحب التشرف بأداء
الصلاة في المسجد - تطهره من الأنانية وحب الذات ، وهذا أيضاً أثر
بالغ الخطورة في حياة المجتمع حين يتخلص من هاتين الرذيلتين .

قال - تعالى :

﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ

وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾

رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ
الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿١٠﴾

إنهم يذكرون جلال الله ، وعظمته في كل شأنهم ،
ويراقبونه في جميع أعمالهم ، وذلك مدعاة الإحسان والاتقان ، كما أن أثر
ذلك على الإنتاج ، ونجاح الأعمال ، وانتشار ألوية الحب التي تظل
المجتمع لا يخفى على من ألقى السمع وهو شهيد .

(١٠) سورة النور - الآيتان (٣٦ ، ٣٧) .

المسجد على عهد الرسول ﷺ

كان للمسجد رسالته وله دوره الذى يصل المسلم بربه ، كما كان له دوره الاجتماعى الذى يحقق له حياة عزيزة كريمة ، ويصله بكل الحب والود بينى جنسه ؛ بل وبالحياة من حوله .

وفى طريق الهجرة الشريفة إلى المدينة وحين وصوله ﷺ إلى «قباء» فى ضواحي المدينة أنشأ المسجد فيها حتى يصلى فيه المسلمون ، ولما وصل إلى المدينة أقام مسجده المنسوب إليه ﷺ ، وكان حريصاً على أن يشيد المسجد فى أى مكان يمر به ويحل به ميقات الصلاة ، فهذه تبوك - على الرغم من أن إقامته بها لم تتجاوز بضع عشرة ليلة أقام فيها مسجداً .

وجرى على هذا خلفاؤه وأمراء الجيوش من بعده ، فكانوا كلما استقروا فى مكان أو أنشأوا مدينة شيدوا المسجد الجامع فى قلب المدينة ، وأقاموا حوله خطط قبائل الجند ، ولكل منها مسجد ومقبرة^(١١) .

(١١) (التاريخ السياسى للإسلام) د / حسن إبراهيم ج ١ ص ٦١٥ .

دور المساجد التربوي .. غير متعارض مع دور

المؤسسات التربوية الأخرى ، بل ويتكامل معها ،

هذا ولا ينبغي أن يعتبر الحديث عن دور المسجد العظيم في التربية والتعليم ونشر العلم والمعرفة بين المسلمين ماضياً وحاضراً انتقاصاً من دور الجامعات ومعاهد العلم والتعليم الأخرى ، أو دعوة إلى التعليم المسجدي الذي كان سائداً في بعض المساجد الإسلامية ولا يزال سائداً في بعضها الآخر حتى الآن .

فالمسجد روح قبل كل شيء ، ومتى وجدت هذه الروح في الجامعات والمعاهد والمدارس في العالم الإسلامي فهي قادرة بحول الله وقوته - على أداء دورها في إحداث النهضة وبعث اليقظة ومحاربة الانحراف الديني والخلقي والسياسي والتربوي وغيرها من الانحرافات الأخرى في أوساط المسلمين .

وعندما يصبح معلمو المدارس ومديروها والمشرفون عليها على درجة عليا من الخلق والاستقامة والكفاءة فإنها سوف تؤدي رسالة المسجد على أفضل وجه مهما كان نوع العلوم التي تدرس بها سواء كانت علوم الدين أو علوم الدنيا .

فالعلم هو أساس العملية التربوية ، وفي حديث طويل عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لم يبعثني مُعْتَباً ولا مُتَعْتَباً ، ولكن بعثني معلماً ميسراً » (١٢) :

(١٢) (صحيح مسلم بشرح النووي) ج ١٠ ص ٨٠ ، ٨١ ط دار الكتب العلمية بيروت وقوله (معتباً) أي : شقاء على العباد و (متعتباً) أي : طالباً المعنت والمشقة على الناس .

والجامعات هي الأخرى مشتقة من الجامع ؛ لأن الجامع في الإسلام - كما سبق - هو المؤسسة الأولى للتربية والتعليم بعد دار الأرقم بن أبي الأرقم - كما ذكرنا - وفيما سبق أشرنا إلى دور المساجد الجامعة في الإسلام في التربية والتعليم والتوجيه الديني والخلقى ، وكيف كانت تلك الجوامع هي محور الحياة المدنية الإسلامية سواء كانت مدينة معسكرات ، أو مدينة إدارية .

إذن فالفارق بين المدرسة وبين المسجد ، وبين الجامعة وبين الجامع ، هو فارق في الشكل فقط ، وإلا فالمدرسة في الإسلام مسجد ، والمسجد في الإسلام مدرسة ، حيث لم تظهر المدارس في تاريخ التربية الإسلامية إلا في حدود القرن الرابع الهجرى ، وكانت في البداية نشأتها فرعاً من فروع المسجد ، ثم تطورت إلى أن أصبحت هي الأصل ، والمسجد جزءاً منها .

وبناء على هذا الارتباط الوثيق بين المسجد ، وبين التعليم والعلم في الإسلام - ابتداء من المدرسة الابتدائية ، وانتهاء بالجامعة والمدارس العليا - ينبغي عليها عند تكوين الأجيال الإسلامية وبناء شخصياتهم العلمية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية ، ينبغي عليها^(١٣) ألا تفارقها روح المسجد في هذا البناء وذلك التكوين ، وأن تستحضرها في جميع أعمالها التربوية ونشاطاتها الثقافية ، وقد سبقت الإشارة إلى أن روح المسجد التي تتمثل في عدد من الوظائف التي كان يقوم بها في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد خلفائه الراشدين - رضوان الله عليهم - ولم

(١٣) أى المدرسة أو الجامعة .

يفارقه بعضها إلا ابتداء من القرن الثاني الهجرى عندما اتسع نطاق الدولة الإسلامية وتشعبت وظائفها ، فالإسلام لا يعرف الفصل بين الدين والدنيا أو بين العبادة وبين التعليم أو بين مطالب الروح ومطالب الجسم .

من هنا ينبغي علينا أن نعيد إلى معاهدنا ومدارسنا وجامعاتنا ما فقدته من روح المسجد في أعمالها العلمية والتربوية في وقتنا الحاضر ، وذلك تأثراً بالحضارة الأوروبية التي تجعل التعليم في مدارسها تعليماً مدنياً خالصاً - ولا علاقة له بالدين لامن قريب ولامن بعيد ، وتختصر تعليم الدين في مدارس خاصة ومعاهد خاصة لمن يشاء أو يريد .

أما العالم الإسلامى فلم يمر بالتجربة التي مرت بها أوروبا لسبب بسيط ، وهو أنه (لا رهبانية في الإسلام) ، كما أنه لا يوجد في الإسلام الفصل التام بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ؛ لأن الإسلام يعتبر التعليمين متكاملين يجب على المسلم أن يتعلمهما معا - في وقت واحد - فالعلم في الإسلام علم مطلق ينطبق على علوم الدين وعلوم الدنيا في وقت واحد .

لقد أصبحت المدارس في مختلف مراحل التعليم في البلاد العربية - وكذلك الجامعات العربية - تضم أعداداً هائلة من الطلاب والطالبات بحيث بلغت عام ١٩٨٠ نحو (٢١ مليون) طفل وطفلة ، كما بلغ عدد تلاميذ المدارس الثانوية (٨,٧ مليون) تلميذ وتلميذة ، أما طلبة الجامعات في الوطن العربى فقد بلغوا مليوناً وثلث مليون في نفس العام ١٩٨٠ .

هذا بالإضافة إلى ما لدى الشعوب الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية .

إن هذه الأعداد الهائلة من المتعلمين في المدارس والمعاهد والجامعات - وهم في ازدياد مطرد عاما بعد آخر - إذا ما وجدت التوجيه الإسلامي الرشيد في التعليم الذي يتلقونه حسب روح المسجد فإنه يكون منهم المجتهدون في الدين والمبدعون في علوم الدنيا والدعاة إلى الله - سبحانه وتعالى - على هدى وبصيرة .

إذن فالدعوة إلى إعادة الاعتبار لدور المسجد التربوي في الإسلام ليس معناه إغلاق الجامعات والمدارس العليا و ثانويات التعليم العام والفنى ، والاستعاضة عنها بالتعليم المسجدى وحده - إذ لا يمكن أن يفكر في هذا أحد - وإنما المقصود هو نقل روح المسجد ، ورسالته التربوية والأخلاقية والتوجيهية إلى المعاهد المذكورة ، حتى تستطيع أداء رسالتها في التربية والتكوين والإعداد لأبناء المسلمين على الوجه الأفضل .

دور المسجد في المجتمع الإسلامي

للمجتمع الإسلامي

وفي المجال الاجتماعي يؤدي المسجد دوراً هاماً بالنسبة للمجتمع الإسلامي حيث كان - ولا يزال - يعمل على المحافظة على تماسك الأسرة الإسلامية ، ثم الأمة الإسلامية عن طريق ما يلقي فيه من محاضرات وخطب تتناول اهتمامات الشعوب الإسلامية في كل شأن من شؤون الحياة .

ولعل من أبرز المجالات التي ينبغي أن يقوم بها المسجد في العصر الحديث هو أن يكون محوراً لمجموعة من الخدمات الخيرية كأن يكون إلى جانبه :

- ★ مستوصف طبي لمعالجة المرضى .
- ★ وناد للشباب يمارسون فيه الرياضة البدنية الخفيفة والنشاطات الثقافية والترفيهية البريئة .
- ★ ومكتبة للقراءة والمطالعة .
- ★ ودار لعرض الأفلام العلمية والاجتماعية والتربوية الهادفة ، إلى غير ذلك من النشاطات الأخرى ، وبذلك يسترجع المسجد دوره التوجيهي

الهام في المجتمع حسب متطلبات العصر الحديث ، ولذلك ينبغي إعادة النظر في هندسة بناء المساجد في وقتنا الحاضر حتى تكون وافية بالأغراض الاجتماعية النافعة للجماعة الإسلامية بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية وهي العبادة والتوجيه الديني .

ولقد انتشرت في عصرنا ظاهرة الدروس الخاصة للطلاب - في مختلف المراحل التعليمية - وأولى بالمسجد أن ينشط إلى مساعدة الطلاب باستقطاب الأساتذة والمدرسين في كافة المراحل حتى الجامعية تيسيرا على الطلاب وجمعاهم في مكان آمن ، يستظهرون فيه دروسهم ويجدون فيه المرجع : من الكتاب في المكتبة ، والأستاذ المتخصص .

ولقد كان المسجد في صدر الإسلام هو المكان الذي يتخرج منه العلماء والفقهاء والقادة الصالحون .

كما كان المسجد هو المركز الذي تدار فيه حياة المجتمع ، وعلى نور رسالته تسير خطى حياة الناس .

كان بحق - كما وصفه الله في قوله - سبحانه - في سورة النور :

﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ

وَبُذِّكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ دُيَسَّبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (٣٦)

رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ

الزَّكَاةِ يُخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ (٣٧)

لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ
 مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ
 بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا
 وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ دُفُوفًا حِسَابُهُ دُونَ اللَّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٤﴾

وقد أجمل ابن تيمية - رحمه الله - وظائف المساجد على عهد
 رسول الله ﷺ بقوله :

و كانت مواضع الأئمة ومجامع الأمة هي المساجد ، فإن النبي ﷺ
 أسس مسجده المبارك على التقوى ، ففيه الصلاة والقراءة والذكر
 والتعليم والخطب ، وفيه السياسة وعقد الأولوية وتأمير الأمراء وتعريف
 العرفاء ، وفيه يجتمع المسلمون لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم (١٥) .
 إن أداء الصلوات في جماعة وظيفه من وظائف المساجد تنمى في
 الإنسان المسلم صفات وخصائص تقربه من الله - سبحانه - وتقويه
 ارتكاب المعاصي وتحبى الوازع الدينى لديه ، ويعينه هذا على أن يصلح
 ما بينه وبين الناس .

والصلاة في جماعة تحقق التآلف والتراحم والمساواة بين
 المسلمين ، وفي السنة الشريفة الأحاديث الصحيحة الوفيرة التى تحت

(١٤) الآيات رقم ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(١٥) (المسجد وأثره فى الإسلام) د على عبد الحليم محمود ص ٣٣ - نقلا عن مجموع
 الفتاوى لابن تيمية - ٣٥ ، ٣٩ .

على صلاة الجمع والجماعات في المساجد ؛ حيث تفضل صلاة الفرد في بيته وسوقه بسبع وعشرين درجة .

ولقد أوضح الرسول ﷺ حكمة صلاة الجماعة ، وما تنطوي عليه من تكوين روح الجماعة بين الناس وإشاعة المودة والتراحم فيما بينهم في قوله الشريف الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - أنه قال :

« إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية ؛ فأياكم والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعامّة والمسجد »^(١٦) .

وفي (المساجد الجامعة) تقام صلاة الجمع بما فيها من خطبة يتعلم منها المسلمون ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ، ويتداولون فيما يهمهم من الأمور ، وتتواصل المجتمعات الصغيرة ، ويتعاطفون ويتآزرون .

وفي المساجد ذكر الله الذى يدخل فيه تلقى العلم وتعليمه ، والدعوة إلى البر ومزاولته من أجل رضا الله ، والتماس رحمته ومغفرته .

لقد تلقى الصحابة - رضوان الله عليهم - في المسجد : القرآن وعلومه ، والسنة الشريفة قولاً وتقريراً وأفعالاً ؛ فكان المسجد بهذا ميزانا لشخصية المسلم الكامل ، والمجتمع الفاضل الذى وصفه الله في

(١٦) (الترغيب والترهيب) للمعذرى ج ١ ص ٢١٩ .

قوله - تعالى - في سورة آل عمران :

﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ
يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ، وَزُكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١٧) .

إنه ﷺ معلم يقرأ القرآن على المسلمين ، ويشرح آياته ، ويعمل
على تطهير نفوسهم ، ويعلمهم الحكمة ، وأمورا شتى لم يكونوا على
علم بها ، والنبى ﷺ يعرف وظيفته ، ويستشعر مهمته ومسئوليته
التي حملها إياه ربه - سبحانه وتعالى - فيقول : « إن ربي أمرني أن
أعلمكم ما جهلتم مما علمني » .

ويدرك صحابته - رضوان الله - تعالى - عليهم أجمعين - هذا
حيث وصفه أحدهم بقوله : « ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن
تعلima » (١٨) .

وفي كتب السنة الشريفة الأحاديث الصحيحة الوفيرة في الحث
على طلب العلم والتعليم ، وعلى حضور مجالس العلم في المسجد .

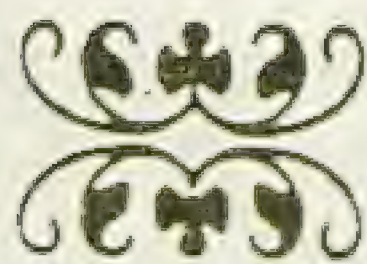
من هذا ما رواه مسلم - في صحيحه - عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون

(١٧) الآية ١٦٤ .

(١٨) عن كتاب الأصول التربوية في الإسلام د. عبد الفتاح جلال ص ٨ .

كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم
الرحمة ، وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده .

وعند مسلم عن عقبة بن عامر - رضى الله عنه - أن رسول الله
ﷺ قال : « أفلا يغدو أحدكم كل يوم إلى المسجد فيعلم ، أو يقرأ
آيتين من كتاب الله - عز وجل - خير له من ناقتين ، وثلاث خير من
ثلاث ، وأربع خير من أربع ، ومن أعدادهن من الإبل » .



تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قلب إمامه أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعاً ثم الأبعد .

هذا : ولما كان التطهر والاغتسال والتطيب والتزين من سنة الإسلام حين دخول المساجد أمثالاً لقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة الأعراف : ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذْ وَأَزِيْنَتَكَرَّ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١١٨) كان البيان التالى فى شأن :

أحكام الحمامات العامة

ويشبهها الآن شواطئ البحار والبحيرات التى يرتادها الناس رجالاً ونساء فى اختلاط غير جائز شرعاً .

ذكر الشافعية والحنابلة أحكام الحمام ، وآداب دخوله ، فقالوا^(١١٩) :

(أ) أجود الحمامات : ما كان شاهقاً ، عذب الماء ، معتدل الحرارة ، معتدل البيوت ، قديم البناء .

(ب) بناء الحمام ، وبيعه وشراؤه وإجارته مكروه عند الإمام أحمد ، لما فيه من كشف العورة والنظر إليها ، ودخول النساء إليه .

قال أحمد - فى الذى يبنى حماماً للنساء : ليس بعدل ، وحمله بعضهم على غير البلاد الباردة ، وكسب الحمام والحلاق عند الحنابلة مكروه .

(١١٨) من الآية ٣١ .

(١١٩) (مغنى المحتاج) ٧٦/١ (المغنى) ٢٣٠/١ - ٢٣٣ ، (كشف القناع)

١٨١/١ - ١٨٣ (الفتاوى الهندية) ٣٧٣/٥ وما بعدها .

(ج) الدخول إلى الحمام : يباح للرجال دخول الحمام ، ويجب عليهم
 غض البصر عما لا يحل لهم ، وصون عورتهم عن الكشف
 بحضرة من لا يحل له النظر إليها ، أو في غير وقت الاغتسال فإنه
 يروى : أن ابن عباس دخل حماماً بالجحفة ، ويروى ذلك عن
 النبي ﷺ ، كما يروى عن خالد بن الوليد : أنه دخل الحمام ،
 فإن خشي ألا يسلم من النظر إلى العورات ، ونظر الناس إلى
 عورته كره له ذلك ؛ لأنه لا يأمن وقوعه في المحذور ، فإن
 كشف العورة ومشاهدتها حرام ، بدليل حديث بهز بن حكيم :
 - رضى الله عنه : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت
 يمينك^(١٢٠) .

وقال النبي ﷺ : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر
 المرأة إلى عورة المرأة » .

« لا تمشوا عراة »^(١٢١) .

« الفخذ عورة »^(١٢٢) .

ويحرم دخول الحمامات العامة بغير مئزر ، لقوله ﷺ : « من
 كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمتي ، فلا يدخل الحمام إلا
 بمئزر ، ومن كانت تؤمن بالله وباليوم الآخر » ، فلا تدخل الحمام^(١٢٣)

(١٢٠) رواه الخمسة إلا النسائي (نيل الأوطار ٦١/٢) .

(١٢١) رواهما مسلم ، وروى أبو داود وابن ماجه عن علي : لا تبرز فخذك ، ولا تنظر إلى
 فخذ حتى أو ميت ، (نيل الأوطار : ٦٢/٢) .

(١٢٢) رواه الترمذى وأحمد عن ابن عباس (نيل الأوطار : ٦٣/٢) .

(١٢٣) رواه أحمد عن أبي هريرة .

« حرام على الرجال دخول الحمام إلا بمئزر » (١٢٤) .

وروى : « أن العبد إذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه » (١٢٥) .

وأما النساء : فيكره لهن دخول الحمام بلا عذر من حيض أو نفاس أو مرض أو حاجة إلى الغسل ، مع تعذر أن تغتسل في بيتها ،
لخبر : « ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين
الله » (١٢٦) .

وقال ﷺ : « ستفتح عليكم أرض العجم » (١٢٧) وستجدون فيها
بيوتاً ، يقال لها الحمامات ، فلا يدخلنها الرجال إلا بالإزار ، وامنعوها
النساء ، إلا مريضة أو نفساء » (١٢٨) ولأن أمرهن مبني على المبالغة في
الستر ، ولما في خروجهن واجتماعهن من الفتنة والشر ، ولا يحرم على
المرأة الاغتسال في حمام دارها حيث لم يُرَ من عورتها ما يحرم النظر إليه .
(د) يحرم الاغتسال عرياناً بين الناس فمن اغتسل عرياناً بين الناس لم
يجز له ذلك ؛ لأن كشف العورة للناس محرم ، لما بينا ، ولقوله
ﷺ : « إن الله - عز وجل - خبي ستر ، يحب الحياء
والستر ، فإذا اغتسل أحدكم فليستر » (١٢٩) أما إن كان خالياً

(١٢٤) رواه النسائي والحاكم عن جابر .

(١٢٥) رواه القرطبي في تفسيره ١٩ ص ٢٤٨ عند قوله تعالى : « كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون » من سورة الانفطار الآيات ١٠ ، ١١ .

(١٢٦) رواه الترمذي وحسنه عن عائشة - رضي الله عنها .

(١٢٧) رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر رضي الله عنه .

(١٢٨) قال بعض الشافعية : - والخنأى كالنساء فيما يظهر .

(١٢٩) رواه أبو داود عن يعلى بن أمية .

فيجوز ؛ لأن موسى - عليه السلام - اغتسل عرياناً^(١٣٠) ، كما
اغتسل أيوب - عليه السلام - عرياناً^(١٣١) .

وإن ستره إنسان بثوب فلا بأس فقد كان النبي ﷺ يستر
بثوب ويغتسل .

ويستحب التستر ، وإن كان خالياً للحديث السابق : فالله
أحق أن يستحي منه من الناس .
ولا يسبح في ماء إلا مستتراً ، لأن الماء لا يستر ، فتبدو عورة من
دخله عرياناً .

(هـ) يجزئ الغسل والوضوء بماء الحمام ، لأنه طاهر ، ويجعل بمنزلة الماء
الجاري إذا كان يفيض من الحوض ويخرج ، أي أن عليه مصباً ،
فإن الذي يأتي أخيراً يدفع ما في الحوض ، ويثبت في مكانه .

(و) لا بأس للمستتر بذكر الله في الحمام ، فإن ذكر الله حسن في كل
مكان ، ما لم يرد المنع منه .

وروى أن أبا هريرة دخل الحمام ، فقال : لا إله إلا الله .

وروى عن النبي ﷺ : أنه كان يذكر الله على كل أحيانه .

أما قراءة القرآن في الحمام : فلا تكره عند مالك والنخعي ،
كذكر الله فيه .

(١٣٠) رواه البخاري .

(١٣١) كما ذكر صاحب (المغني) ابن قدامة المقدسي .

وكره أحمد ذلك ، ولو خفض صوته : لأنه محل التكشف ،
ويفعل فيه ما لا يحسن في غيره ، فيصان القرآن عنه ، كما يكره السلام
فيه ، وأباحه بعض الحنابلة ؛ لأن الأشياء على الإباحة .

(ز) آداب الحمام : يجب ألا يزيد المستحم في الماء على قدر الحاجة
والعادة ، ولا يطيل المقام إلا بقدر الحاجة .

وآداب الحمام : أن يقصد التطهير والتنظيف ، لا الترفه والتنعم ،
وأن يسلم الأجرة قبل دخوله ، وأن يسمى للدخول ، ثم يتعوذ ، كما في
دخول الخلاء ، ويقدم رجله اليسرى عند الدخول ، ورجله اليمنى عند
الخروج .

ويتذكر بحرارة الحمام حرارة نار جهنم ، ولا يدخله إذا رأى فيه
عرياناً ، ولا يعجل بدخول البيت الحار حتى يعرق في البيت الأول ؛
لأنه أجود طيباً ، ولا يكثر الكلام ، ويتحين بدخوله وقت الفراغ أو
الخلوة إن قدر على ذلك ، ويقلل الالتفات ؛ لأنه محل الشياطين ،
ويستغفر الله تعالى ويصلي ركعتين بعد خروجه منه ، فقد كانوا
يقولون : (يوم الحمام يوم إثم) .

وكره الشافعية دخول الحمام قبيل الغروب ، وبين العشائين ؛
لأنه وقت انتشار الشياطين .


وقال الحنابلة : لا يكره ذلك لعدم النهي الخاص عنه . ولا بأس
بذلك غيره إلا عورة أو مظنة شهوة .

ويكره الحمام للصائم ، لأن الغسل يضعف الجسم ، وهو ترفه لا
يلائم الصوم ، وقد يسبق الماء إلى جوفه ، فيفطر .

ويغسل قدميه عند خروجه بماء بارد ، ولا بأس بشرب ماء بارد
عند خروجه منه ؛ لأنه أنفع طباً ، كما لا بأس بقوله لغيره : عافاك الله ،
ولا مانع من المصافحة .

وبعد :

فإنه ليس أوفى من قول الله - سبحانه وتعالى - في تكريم المساجد
وأهلها :

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى
أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾  سُورَةُ التَّوْبَةِ

والله - سبحانه وتعالى - أعلم

**حكم استئجار (بنك) عقار يدر دخلاً لمسجد
هل للمسلم أن يوجر عقاراً لبنك ربوى؟
المعاملات والعقود بين المسلمين وغيرهم.
التعامل بالإجارة للأماكن والأشخاص والقضايا والوقف.
اختلال الحلال بالحرام في العقود.
عطاء الكافر.**

الفتوى في هذا المعاد.

حكم استئجار بنك عقاراً يرد دفعه للمسجد :

فقد ورد إلى مكتب شيخ الأزهر كتاب الأخ المسلم / محمد نظم
محمد إسماعيل رئيس جمعية المسجد - صينا فورت - بيرولا -
سيريلانكا .. الذى جاء فيه :

إن المسلمين فى سيريلانكا أقلية ، وأن دستور الدولة وقوانينها
علمانية ، غير أنها تبيح للمسلمين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى
نطاق محدود وهو مجال الزواج والطلاق .

وأنه قد نشأت مشكلة حالياً حول عقار اشتريناه ؛ ليكون مصدر
دخل دائم للإنفاق على مسجدنا : من دفع رواتب الأئمة والخطباء ،
والمؤذنين وغير ذلك .

وأجر هذا المبنى إلى بنك يتعامل بالربا ، والسؤال : هل يجوز
استعمال هذا الدخل الذى نحصل عليه من أجرة البنك للإنفاق على
المسجد فى هذا البلد غير الإسلامى ؟

وكذلك إذا أجر الرجل المسلم عقاره إلى بنك .

هل يجوز له أن يحصل على الأجرة من البنك ؟

وهل هذه الأجرة حلال ؟

والجواب :

إن الله - سبحانه - قد أمر بالبر والاحسان إلى الناس جميعاً ،

وبالتعاون بينهم في الطاعات ، وإقامة المصالح العامة .

ولقد وجه القرآن الكريم في سورة الممتحنة إلى البر بغير المسلمين

فقال الله - سبحانه وتعالى :

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١٣٢)

ولقد عاش الرسول ﷺ وأصحابه مع المشركين في مكة نحو ثلاثة عشر عاماً من عمر الرسالة ، وكانوا يتعاملون معهم بيعاً وشراء وإجارة دون نظر إلى أن كسب أولئك المشركين من حلال أو حرام ، كما تعايش الرسول ﷺ وأصحابه في المدينة مع غير المسلمين ، وعلى الأخص ، اليهود الذين كانوا يقيمون فيها وحولها ، وتعاملوا معهم - أيضاً - أخذاً وعطاءً واقتراضاً وبيعاً وشراءً وإهداءً دون نظر إلى مشروعية دخلهم مع أن المشهور عن اليهود أنهم من أهل الربا منذ كانوا .

فقد ثبت أن النبي ﷺ : (١٣٣) (اشترى من يهودية سلعة إلى الميسرة) ، وثبت عنه ﷺ أنه (١٣٤) (اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ، ورهنه درعه) .

(١٣٢) الآية (٨) .

(١٣٣) أخرجه أحمد في مسنده (الفتح الرباني ١٨٨/١٥ ط دار الشهاب ، وقال الشيخ الساعاتي صاحب هذا الفتح : أخرجه النسائي والحاكم وأقره الذهبي .

(١٣٤) أخرجه البخاري في الرهن (فتح الباري) ١٤٢٩/٥ ط السلفية (مسلم) في المساقاة (٢٢٦/٣ ط الحلبي) وفيه دليل على جواز المعاملة لأهل الكتاب .

وثبت عنه عليه السلام أنه ^(١٣٥) (زارعهم وساقاهم) .

وثبت عنه عليه السلام أنه ^(١٣٦) (أكل طعامهم) .

وفي المشاركات والمضاربة وغيرهما من المعاملات آثار صريحة في تعامله عليه السلام مع غير المسلمين ممن كانوا في المدينة ، فلبس الثياب التي صنعوها ^(١٣٧) .

ولقد نص فقهاء المذاهب الأربعة على جواز وإباحة التعامل مع غير المسلمين بقبول هباتهم ووصاياهم حتى في شأن عمارة المساجد .
وبيان ذلك :

أن القواعد العامة في الإسلام تقتضي بأن المعاملات المالية والعقود بين المسلمين وغيرهم كالبيوع والإجارة وسائر التصرفات لا حرج فيها فيجوز المشاركة والمضاربة والمراجعة والمزارعة والمساقاة والصرف .
وما حظر على المسلمين — من عقود الربا والغرر والعقود الفاسدة — محظور كذلك على غير المسلمين ، كما نص عليه فقه المذاهب الأربعة ، إلا ما استثنى من التعامل بالخمر والخنزير ، ففيه خلاف .
فقد نقل الجصاص من الحنفية أن الذميين في المعاملات والتجارب كالبيوع وسائر التصرفات كالمسلمين .

ومثله ما قاله الإمام السرخسي في (المبسوط) .

(١٣٥) أحكام أهل الذمة لابن القيم ١/٢٦٩ - ٢٧٠ ط دار الملايين ، وأخرجه البخاري في الحرث والمزارعة - فتح الباري ٥/١٠/٢٣٢ ط السلفية .
(١٣٦) رواه أحمد عن أنس .

(١٣٧) إغاثة اللفهان لابن القيم ج ١ ص ١٥٣ وفيه أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استعار ثوبا من نصراني فلبسه وتوضأ من جرة نصرانية .

وفي (بدائع الكاساني) الحنفى قال : كل ما جاز من بيع
المسلمين جاز من بيع أهل الذمة ، وما يبطل أو يفسد من بيع أهل
الذمة ، وما يبطل أو يفسد من بيع المسلمين يبطل ويفسد من
بيوعهم ، إلا الخمر والخنزير ^(١٣٨) .

وصرح الشافعية بطلان بيع الخمر والخنزير بينهم قبل القبض .
ففى (الأم للإمام الشافعى) ^(١٣٩) : تبطل بينهم البيوع التى تبطل بين
المسلمين كلها ، فإذا مضت واستهلكتم لم تبطلها ، فإن رجلا منهما
قد تبايعا خمرأ ولم يتقاياضاها أبطلنا البيع ، وإن تقاياضاها لم نرده ؛ لأنه
قد مضى .

وفقه المالكية والحنابلة يدل على صحة هذه القاعدة فى الجملة ؛
لأن أهل الذمة من أهل دار الإسلام ، وملتزمون بأحكام الإسلام فى
المعاملات ^(١٤٠) .

وفى شأن التعامل بالإجارة للأماكن والأشخاص وفى الوصايا
والوقف جاء :

فى وقف الحنفى :

أنه لو وقف الذمى دارا وجعل نخلتها لجيرانه الفقراء تفرق الغلة على

(١٣٨) (أحكام القرآن) ٤٣٦/٢ (وحاشية ابن عابدين) ٢٧٦/٣ (والمبسوط
للسرخسى) ج ١٠ ص ٨٤ (والبدائع للكاسانى) ج ٤ ص ١٧٦ .

(١٣٩) (الأم للإمام الشافعى) ج ٤ ص ٢١١ .

(١٤٠) المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٥١٥ ، ج ٨ ص ٥٠٥ (كشف القناع) ج ٣
ص ١١٧ ، (جواهر الإكليل) ج ٢ ص ٢٥ ، ١٨١ .

جيرانه المسلمين والنصارى واليهود ، ولو جعل داره مسجدا للمسلمين وأذن لهم بالصلاة فيها جازت الصلاة فيها ، ولكنها تصير تركة بعد موته لورثته .

وبالجملة فإن وصايا غير المسلم وَوَقَّفه بما هو من القُرَبَات عندهم وعند المسلمين كان جائزا ومقبولا كالوصية والوقف على إعمار وإنارة بيت المقدس ، وإذا أوصى أو بنى مسجدا لقوم معينين من المسلمين جاز ذلك^(١٤١) .

وبمثل هذا قال الفقه المالكي والشافعي والحنبلي ، باعتبار أن الوصية والوقف من عقود التبرعات والصلات التي تجوز مادامت لغير معصية .

ولقد نص الإمام الشافعي - صراحة - على جواز وصية غير المسلم ببناء مسجد للمسلمين ،^(١٤٢) وأجاز الشافعي - أيضاً - وقف غير المسلم ولو لمسجد ، وأضاف البيجرمي في (حاشيته على المنهج) تعليقا على قوله ولو لمسجد : (وإن لم يعتقده قربة اعتبارا باعتقادنا أى وكوقف مصحف ، ومثل المصحف الكتب العلمية) .

وفي الفقه المالكي خلاف في قبول أوقاف غير المسلمين على

(١٤١) (حاشية الطحاوى على الدر المختار) ج ٤ ص ٣١٢ ط بولاق (والفتاوى الهندية)

ج ٢ ص ٨٩٧ ، (وكشف الحقائق شرح كنز الدقائق) ج ١ ص ٣١٤ .

(١٤٢) (نهاية المحتاج) ٣٥٣/٧ (وكتاب تحفة المحتاج شرح المنهاج) ج ٣ ص ٣٠

(وحاشية البيجرمي على منهج الطلاب) ج ٣ ص ٢٦٨ (وحاشية البيجرمي على شرح

الخطيب) ج ٣ ص ٢٩٣ .

المساجد وأمثالها : جاء هذا في شرح الخُرشي على (مختصر خليل)
(وحاشية العدوى) الذي صحح جواز هذا على القُرْب (١٤٣) .

وفي (المغنى لابن قدامة) : تصح وصية المسلم للذمي ، والذمي
للمسلم ، والذمي للذمي ، روى إجازة وصية المسلم للذمي عن شريح
والشعبي والثوري والشافعي - رضي الله عنهم - وإسحاق وأصحاب
الرأي ، ولا تصح الوصية بمعصية ، وفعل محرم مسلما كان الموصى أو
ذميا (١٤٤) .

وفي شأن عقد الإجارة بين المسلم وغير المسلم جاء في الفقه
الحنفي : أن الإجارة ترد على المنفعة ، فلو أجرة المسلم داره إلى غير
المسلم ليتخذها بيتا لنار أو كنيسة ، أو يباع فيها الخمر جازت الإجارة
وطابت الأجرة للمؤجر ، ووجببت بمجرد التسليم ولا معصية عليه ،
وإنما المعصية على المستأجر ، وهو مختار في فعله ، ولا يتعين عليه اتخاذها
لتلك المعصية .

كما نص في هذا الفقه على أنه يجوز للمسلم أخذ دين له على غير
مسلم من ثمن خمر باعه هذا الأخير .

وهذا قول أبي حنيفة وخالفه أصحابه وباقي الأئمة في هذا الحكم ،
لأن هذه الإجارة فاسدة باعتبارها وقعت على معصية .

(١٤٣) ج ٧ ص ٨٢ ط بولاق ١٣١٧ ، (وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير) ٢٨٣/٤ .

(١٤٤) (المغنى ج ٦ مع الشرح الكبير) ص ٥٣٠ - ٥٣٢ .

أما إذا استأجر غير المسلم داراً للسكنى مثلاً ، ثم اتخذها كنيسة ،
أو محلاً لبيع الخمر مثلاً ، فالإجارة انعقدت صحيحة بلا خلاف ،
وطابت الأجرة باعتبار أن أصل العقد للسكنى فهو وارد أصلاً على
مطلق المنفعة المشروعة . وهذا ظاهر على قول أبي حنيفة وعند باقي
الأئمة أن لمالك الدار ولعامة المسلمين منع المستأجر بطريق الحسبة من
استخدام الدار على غير مقتضى عقد الاستئجار^(١٤٥) .

لما كان ذلك وكانت الدار - موضوع السؤال - قد أجزت إلى
(بنك) يتعامل بالربا فهل تكون أجرته من الحلال المباح ، وهل يجوز
الإنفاق من هذا الدخل على المسجد وعماله ؟ كما ورد بالسؤال .

والجواب أنه : قد وضح مما سلف أن عقد الإجارة بين المسلم
وغير المسلم جائز ؛ إذ ليس من أركانه ولا من شروط صحة هذا العقد
في الفقه الإسلامي عامة اتحاد الدين ، ومتى تم عقد الإجارة صحيحاً ،
ولمنفعة مشروعة ، طابت الأجرة في قول الفقهاء جميعاً ، فإذا تحولت
المنفعة إلى غير مشروعة أو ظهر أنها غير مشروعة أصلاً ؛ لأنها محرمة في
الإسلام ، كما إذا استخدمت دار المسلم المستأجرة بيت نار أو محل
خمر .

(١٤٥) (كشف الحقائق شرح كنز الدقائق) وحواشيه ج ٢ ص ٢٣٧ ، وبهامشه (شرح
صدر الشريعة على متن الوقاية) ط مطبعة الموسوعات بمصر ١٣٢٢ هـ (وبدائع الصنائع)
ج ٤ ص ١٧٦ وص ١٨٩ (وابن عابدين) ج ٦ ص ٣٤) ، (والمغنى ج ٦
ص ١٣٦) (وكشاف القناع) ج ٣ ص ٤٦٣ والمراجع السابقة .

إذا استخدمت دار المسلم المستأجرة بيت نار أو محل خمر ،
فأبو حنيفة يحل الأجرة في هذه الحالة كما سبق بيانه ، وفقه الأئمة :
أبى يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد ، لا يحلون هذه الأجرة إذا
كانت المنفعة المستأجرة من أجلها محرمة في الإسلام ومقصودة من
العقد .

أما إذا كان العقد للسكنى ثم استخدم في المحرم فإن الأجرة لا
تحرم ، وإنما تكون من الحلال ، ويمنع المستأجر من الاستخدام غير
المشروع بمعرفة المالك و بطريق الحسبة أى يرفع الأمر إلى الحاكم .

وفي نطاق هذا البيان ينبغي أن نستظهر عمل البنك الذى استأجر
الدار موضوع السؤال ، وهل أنشطته كلها تدخل في نطاق الربا ، أو
أن التعامل بالربا من ضمن المعاملات والخدمات المصرفية التى يؤديها ؟

المعروف عن أعمال البنوك بوجه عام أنها تزاوّل الإقراض بفائدة
محددة مقدماً أخذاً وعطاءً ، وبهذا تتعامل بالربا المحرم في الإسلام إلى
جانب ما تقوم به من خدمات مصرفية تعتبر مباحة في الإسلام مثل
الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات ، وخطابات الاعتماد ،
والكمبيالات الداخلية ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما
يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا^(١٤٦) .

(١٤٦) من قرارات وتوصيات مؤتمر علماء المسلمين الثانى المنعقد فى الأزهر الشريف شهر
المحرم ١٣٧٥ هـ مايو ١٩٦٥ م .

وإذ كان ذلك كانت أموال البنك ومعاملاته مختلطة بمعنى أن ما يدخل خزائنه فيه المورد من المحرم والمورد من المباح ، والحصيلة واحدة ويتعذر فصل أو تمييز الموارد المحرمة عن تلك المباحة ، وتجنب كل منهما عن الآخر .

هل تعين الدرهم بالتعيين أو القبض ؟

وفي شأن اختلاط الحرام بالحلال في النقود تحدث الفقهاء المسلمون فيما إذا كانت الدراهم تتعين بالتعيين أو لا تتعين ، حيث يتم الصرف في ذاتها وانتقالها من يد إلى يد بأوجه التعامل المتداولة ؟ فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الدراهم تتعين بالتعيين ؛ لأنها عوض في عقد فتعين بالتعيين ؛ ولأن الثمن في المبيع أو الأجرة في عقد الإجارة أحد العوضين فيتعين كالأخر أى كالمبيع أو العين المؤجرة ومعناه كما جاء - في (المغنى لابن قدامة) : أن الملك يثبت بالعقد فيما عيناه ، ويتعين عوضاً فيه فلا يجوز إبداله ، وإن خرج مغصوباً بطل العقد .

وفي رواية عن الإمام أحمد أنها لا تتعين بالعقد ؛ فيجوز إبدالها ولا يبطل العقد بخروجها مغصوبة . وهذه الرواية توافق قول فقه المذهب الحنفى : إن الدراهم لا تتعين بالتعيين وإنما تتعين بالقبض ، بمعنى : أنه يجوز إبدالها فيجوز دفع درهم بدل درهم ، وهذا ليس على إطلاقه كما يقول فقهاء الحنفية ، وإنما يجوز في عقود المعاوضات كالبيع والرهن والمضاربة والإجارة ، وفي العقد الفاسد على إحدى الروايتين ، وفي

المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول ، وفي الهبات والصدقات والشركات ، وتتعين في الصرف بعد هلاكه وبعد هلاك المبيع^(١٤٧) .

هذا : وقد تحدث الزركشي الشافعي في (كتابه المنشور في القواعد) تحت قاعدة : إذا اجتمع الحلال والحرام أو المبيع والمحرم غلب جانب الحرام ، وفرق بين ما إذا امتزجا ، وبين ما لا مزج فيه ، فغلب الحظر في الأول ، وقال - عن الثاني : لا يوجب تغليب الحظر ، وفي خصوص اختلاط درهم حرام بدراهم - حلال - قال : يحرم التصرف فيها حتى يميزه ، ونقل عن الغزالي في (كتابه الإحياء) :

إذا اختلط في البلد حرام لا ينحصر لم يحرم الشراء منه ؛ بل يجوز الأخذ منه إلا أن يقترن بعلامة تدل على أنه من الحرام ؛ فإن لم يقترن فليس بحرام لكنه تركه ورع محبوب .

كما نقل عن فتاوى ابن الصلاح : لو اختلط درهم حلال بدراهم حرام ولم يتميز فطريقه أن يعزّل قدر الحرام بينة القسم ويتصرف في الباقي ثم قال : واتفق أصحابنا (ونصوص الشافعي على مثله) - فيما إذا غصب حنطة أو زيتاً وخلطه بمثله - قالوا : يدفع إليه من المختلط قدر حقه ويخلي الباقي للغاصب ، وأما ما يقوله العوام : إن اختلاط ماله بغيره يحرمه فباطل لا أصل له .

(١٤٧) (الفتاوى الهندية) ج ٣ ص ١٢ (وشرح فتح القدير على الهداية) ج ٥ ص ٤٦٨ (ومواهب الجليل) ج ٤ ص ٢٧٨ (والفروع) ج ٤ ص ٣٠ ، (وتكملة المجموع للسبكي) ج ١٠ ص ٩٨ وما بعدها ، (والمغنى) لابن قدامة ج ٤ ص ١٩٩ ط دار الكتاب العربي .

وفي موضع آخر - من ذات الكتاب تحت قاعدة الخلط بما لا يتميز
بمنزلة الإتلاف - نقل الزركشي عن النووي قال : وفي فتاوى النووي :
لو غصب دراهم أو حنطة من جماعة من كل واحد شيئاً معيناً ، ثم خلط
الجميع ، ولم يتميز ، ثم فرّق عليهم جميع المخلوط على قدر حقوقهم يحل
لكل واحد قدر حقه^(١٤٨) .

ويتحصل من هذا :

أن للشافعية في اختلاط الحلال بالحرام فقهاً يذهب إلى ما ذهب
إليه الحنفية في أنه في شأن الدراهم واختلاط حلالها بحرامها ، وتعذر
التمييز لم يحرم الحلال منها ، وإنما يفرق المخلوط على قدر الحقوق .
ومن ثم :

وتخريجاً على هذا فما يدفعه البنك - في الواقعة المعروضة - أجرة
للدّار من حصيلة أمواله وموارده المختلط فيها الحلال بالحرام يكون إفراراً
لحلال من جملة الحرام عنده بمجرد القسمة على قدر الحقوق .
وفي (كتاب الفروق للكرائسي الحنفى) في كتاب الصرف :
إن الدّراهم والدنانير لا يتعينان في العقد ، إذ لو عينا لم تعين لأن له
أن يدفع مثل ما عين ، وإذا لم يتعين لم يمنع صحة العقد ، فانعقد العقد
بمضمون في ذمتها ، لكنه في باب الصرف يحتاج إلى القبض في المجلس
فإن وُجدَ تَمَّ^(١٤٩) .

(١٤٨) ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٩ ، ج ٢ ص ١٢٤ - طبع وزارة الأوقاف والشئون
الإسلامية بالكويت .

(١٤٩) ج ٢ ص ١٠١ طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .

ومحصل المذهب الحنفى :

أن الدراهم والدنانير المسكوكة لا تتعين بالتعيين فى عقود المعاوضات كالبيع والإجارة حتى لو أشير إليها فى الأمانات كالوديعة بالمعنى (الشرعى) لا بالمعنى (البنكى) فتعين ولا يجوز إبدالها .

هذا :

وتشير نصوص فقه كل من الشيعة الإمامية والزيدية والإباضية والظاهرية إلى أن الائتمان والأجور إنما تثبت فى الذمة بوصفها حلالاً أو حراماً ، ولا تتصف ذات الدراهم والدنانير بذلك ، وتتميز بإخراج القدر ، وأن الدراهم والدنانير لا تتعين بالتعيين .
وفى فقه الشيعة الإمامية فى شأن الإجارة .

أن تكون المنفعة موضوع الإجارة مباحة ؛ فلا تنعقد لحمل الخمر ، أو لتعليم الغناء ، ونحو ذلك .

وترددوا فى وكالة الذمى عن المسلم ، وأجازوا وكالة المسلم عن الذمى .

واختلفوا فى الوقف من المسلم على غير المسلم بين الجواز والمنع .

وقالوا :

إن الوقف على الفقراء ينصرف إلى المسلمين فقط إذا كان الواقف مسلماً .

وفي الوصية من المسلم للذمي أقوال :

وعندهم : إذا أطلق النقد في العقود انصرف إلى نقد البلد ، وإن عين نقدهم لزم ، وفي باب الصرف يجوز استبدال درهم بدرهم^(١٥٠) .

وقد جرى الفقه الزيدي على مثل ما سبق من أقوال الفقهاء ، فنص على أن النقود الثابتة في الذمة ثمن إجماعاً ، فيصبح إبدالها كما في البيوع والإجارة^(١٥١) .

ويحرم على المسلم تأجير داره لمعصية كبيع الخمر ، واتخاذها كنيسة ، وتحرم الأجرة على محظور^(١٥٢) .

كما نص هذا الفقه على أنه لا تجوز معاملة من ماله حرام ، كالبغي والكاهن ، فإن كان الأكثر حلالاً جاز لرهنه صلى الله عليه وسلم من اليهود في شعير مع تصرفهم في الخمر والربا ، وتجاوز معاملة الظالم بيعاً وشراءً فيما لم يظن تحريمه^(١٥٣) .

(١٥٠) المختصر النافع في فقه الإمامية لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الجلي ص ١٥٢ ، ١٥٣ من كتاب الإجارة ، ص ١٥٥ من كتاب الوكالة ، ص ١٥٧ من كتاب الوقوف والصدقات ، الهبات ص ١٦٥ من كتاب الوصايا ، ص ١٢٠ من كتاب البيع ، ص ١٤٩ من كتاب الربا .

(١٥١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى المرتضى مع جواهر الأخبار والآثار المتخرجة من لجنة البحر الزخار لمحمد بن يحيى بهران ج ٣ ص ٢٩٠ .

(١٥٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٣٧ ، ص ٥٣ .

(١٥٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٣٠٠ .

وتكره لقوله - عليه الصلاة والسلام : (فمن اتقى الشبهات) كما
نُصَّ في الفقه الزيدي على جواز عقود التبرعات كالهبة والوقف والوصايا
بما ليس محظوراً^(١٥٤) .

وفي الفقه الإباضي :

أن من عرف بأكل حرام إن اشترى مبيعاً حلالاً ولم يخضره
الثلث ، ولم يكن في داره أو بيته ، أو نحوهما ، ولكن في ذمته عاجلاً أو
آجلاً جاز معاملته في المبيع وقبول هبته أو أجرته أو نحو ذلك ، ولو
أعطى ثمنه من حرام قبل المعاملة أو بعدها . لأن البيع على الذمة فهو
صحيح ، وليس يتعين أن يقضى الثمن من الحرام ، وقضاؤه الثمن من
الحرام كسائر تصرفه في الحرام بالأخذ والإعطاء لا يرجع به المبيع حراماً
بعد أن حل لكونه بثمن في الذمة^(١٥٥) .

وفي هذا الفقه :

أنه إذا اختلط المال الحلال بالحرام ، وتعذر التمييز بينهما لم يحرم المال
المختلط ، وحل المال بإخراج قدر الحرام أو بإخراج قدر الحلال من مال
حرام كثير ، ويحكم على الخليط كله في الظاهر بأنه حلال لعدم الفرز
والتعيين وعدم العلم بالكمية .

(١٥٤) المرجع السابق ج ٤ ص ١٤١ ، ص ١٥٣ ، ص ١٥٩ ، ج ٥ ص ٣٠٩ .

(١٥٥) (شرح كتاب النيل وشفاء العليل) لمحمد بن يوسف أطفيش ج ٨ ص ٥٧١ .

وقد نقل في (شرح النيل) عن ابن حجر ما نقله عن أحمد بن حنبل بأن حكم اختلاط الحلال بالحرام إخراج قدر الحرام وعندئذ يحل الباقي^(١٥٦).

وفي النسخ الطائفي :

نص ابن حزم في المحلى على حل عقود التبرعات بين المسلمين وأهل الذمة في غير المعاصي ، كما حلت عقود المعاوضات في غير معصية كالشفعة والبيع والإجارة^(١٥٧).

وصرح بأن إعطاء الكافر مباح ، وقبول ما أعطي هو كقبول ما أعطي المسلم ، وأضاف أن النبي ﷺ قبل من ملك (أيلة) بغلة بيضاء وبرداً^(١٥٨).

كما صرح ابن حزم بجواز مشاركة المسلم للذمي مستدلاً بما رواه من أن الرسول ﷺ عامل أهل خيبر - وهم يهود - بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم ، فهذه شركة في الثمن والزرع والغرس ، وقد ابتاع رسول الله ﷺ طعاماً من يهودى بالمدينة ، ورهنه درعه ، فمات - عليه السلام - وهي عنده مع علمه ﷺ أنهم يتعاملون بالربا - وهو سحت - كما وصفه القرآن^(١٥٩).

(١٥٦) المرجع السابق ج ١٧ ص ٧٩ إلى ص ٩٥ .

(١٥٧) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٨ ، ٩ ، ص ٢٩ ، ص ٩٤ ، ج ٨ ص ٥١٥ .

(١٥٨) المرجع السابق ج ٩ ص ١٥٩ .

(١٥٩) (المحلى لابن حزم) ج ٨ ص ١٢٥ .

كما صرح بأن رهن الدنانير والدراهم جائز ، طبعت أو لم تطبع .
قال مالك : لا يجوز إلا أن تطبع ، وهذا قول لا نعلمه لأحد
قبله .

ولئن كان يخاف انتفاع بها : فإن ذلك لمخوف على كل ما يرهن ولا
فرق ولا سيما مع قوله : أن الدنانير والدراهم لا تتعين ، وإن امرأ لو
غصب درهماً أو ديناراً لم يقض عليه بردهما بعينيهما ، وإن كان حاضرين
في يده وإنما عليه مثلهما ، وهذا عجب جداً مع قوله في طبعهما في
الرهن^(١٦٠) .

هذا :

ولما كانت النقود المتداولة في التعامل المعاصر هي في الأغلب ورقية
تتمايز فحسب - بالانتساب إلى الدولة التي أصدرتها من حيث القوة
وعلو القيمة أو انخفاضها ولا تتعين في التداول إلا بنسبتها هذه إلى جهة
إصدارها ، وليس بوحداتها المتداولة .

وكانت الحالة المعروضة في السؤال مما يدخل في نطاق ما قال به
الفقهاء عن اختلاط الحلال بالحرام ، وما قال به الفقه الحنفى من أن
الدراهم لا تتعين بالتعين مطلقاً في المعاوضات كالبيع والإجارة .

وجرت رواية عن الإمام أحمد بمثل قول الفقه الحنفى ، كما يجرى ما
أورده الزركشى الشافعى على نحو ما سلف عن ابن الصلاح والنووى ،

(١٦٠) المرجع السابق ج ٨ ص ١٠٨ .

وما قال به الزركشى ذاته يجرى فى نفس وجهة الفقه الحنفى هذه ،
تخريجاً على فروع الشافعية .

وكذلك مقتضى أقوال فقهاء مذاهب الشيعة الإمامية والزيدية
والإباضية والظاهرية من أن الأثمان إنما تتعلق بالذمة ، وليس بذات
النقود الأمر الذى يتفق مع الفقه الحنفى والحنبلـى والشافعى حسبما
سبق .

وكانت حصيلة البنك المستأجر للدار المسئول عنها شاملة ما هو
من مورد حلال : كالأجور التى يتقاضاها عن صرف الشيكات وغيره
من نوعيات التعامل المباح الذى تقدمت الإشارة إليه^(١٦١) وشاملة
كذلك ما هو من مورد أو موارد حرام كالربا ، وليست هذه بمعزل عن
تلك ، ولا يمكن فصل أيهما عن الآخر ، كما أنه ليس متعيناً صرف أية
مستحقات على البنك كعقد الإجارة المائل بالسؤال من حصيلة ربا
القرض فحسب ، لأنها قد اختلطت بغيرها ويستحيل التمييز بينها .

لما كان ذلك :

كان التعاقد على تأجير هذا العقار المخصص للاستثمار لصالح
المسجد إلى البنك صحيحاً شرعاً فى نطاق أحكام الإسلام ، تخريجاً على
ما سبق من فقه المذهب الحنفى ، ورواية عن الإمام أحمد ، وما ساق

(١٦١) صفحة ٧ من هذه الفتوى .

الزركشي الشافعي من (فتاوى ابن الصلاح) و (النووى) ، وهو
مقتضى فقه الشيعة الإمامية والزيدية والإباضية والظاهرية حسبما
سلف ، ومن ثم فقد حلت أجرته ، وطابت في الإنفاق على المسجد ،
وعلى عمارته ، وعلى العاملين فيه ، وكذلك الحكم لو كان العقار
المؤجر للبنك ملكاً خاصاً لمسلم حلت أجرته وطابت ﴿ وَمَا جَعَلَ
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [سُورَةُ الْحَجِّ آية : ٧٨]
والله سبحانه وتعالى أعلم

